

لكل "تقشف" دلالة

فيرونيك ديروجي

مركز اميريكان انتربرايز

1 يوليو 2010

It Depends on What the Definition of 'Austerity' Is

By Veronique de Rugy

American Enterprise Institute (AEI)

- كبيرة باحثين في مركز ميركاتوس (Mercatus). جامعة جورج ماسون.
- باحثة في مركزي اميريكان انتربرايز (AEI) وكاتو. (سابقا)
- دكتوراه في الاقتصاد. جامعة السوربون. باريس.

فيرونيك ديروجي

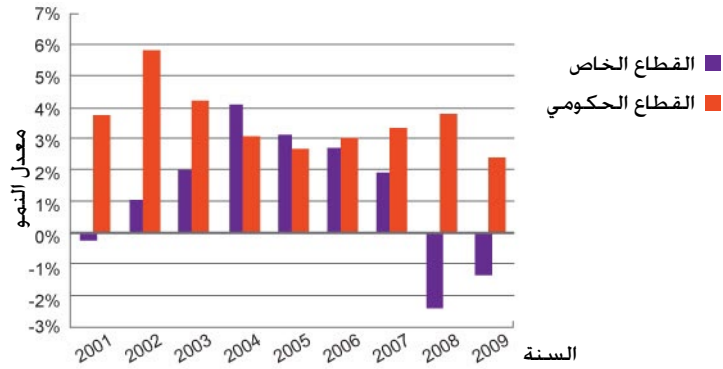
شرح الاقتصادي المرموق بول كروغمان (Paul Krugman) في عموده الشهير على صفحات جريدة نيويورك تايمز مؤخرا كيف دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن إلى مرحلة جديدة من التقشف. ودليله في ذلك فشل الكونغرس في تمرير مشروع قرار كان من شأنه أن يزود الولايات بالمزيد من الأموال لتعويض ما تعانيه ميزانياتها من عجز. حيث ورد في العمود:

فجأة غاب (خلق الوظائف) وظهر (التسبب بالألم). وأصبح شجب العجز ورفض مساعدة الاقتصاد الذي لا يزال مضطربا لحنا جديدا رائجا أينما ذهبت. بما في ذلك الولايات المتحدة. حيث صوّت 52 سيناتورا على رفض تمديد إعانات العاطلين عن العمل على الرغم من أن البطالة طويلة المدى بلغت أعلى مستوى لها منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ويعتبر الكثير من الاقتصاديين. وأنا من ضمنهم. أن هذه الانتقالة إلى التقشف تمثل خطأ كبيرا.

والتقشف. كما يعرفه كروغمان هنا. يتساوى مع رفض الكونغرس. ولمرة واحدة. إنفاق مبلغ من المال يفوق التريلونات الأربعة التي تقوم الحكومة الفيدرالية بإنفاقها هذا العام (على الرغم من أن البلاد تعاني من عجز مقداره 1.4 تريليون دولار. بالإضافة إلى 7.5 تريليون كديون للمواطنين و50 تريليون على شكل استحقاقات مالية غير ممولة).

لكل "تقشف" دلالة

متى سيكون الإنفاق الحكومي كافياً؟ نرى في الشكل التالي تمثيلاً لأرقام مستمدة من مكتب إحصاءات العمل. وذلك للمقارنة ما بين نفقات الحكومة (أو مشتريات الحكومة الفيدرالية أو الولاية أو الحكومة المحلية من العمل أو السلع أو الخدمات) والاستثمار المحلي الخاص.



وكما نرى من الشكل، فإن التغييرات في حجم الحكومة وفي القطاع الخاص قد مضيا جنباً إلى جنب خلال العقد الأخير. لكن، وباستثناء عامي 2004 و2005، نجد زيادة في استهلاك الحكومة واستثماراتها بوتيرة أسرع من مثيلتها لدى القطاع الخاص خلال كل أعوام هذا العقد. كما إن القطاع الخاص نما خلال الأعوام العشرة الماضية بمعدل (1.2%) سنوياً، بينما بلغ مثل هذا المعدل لدى القطاع الحكومي (3.5%) سنوياً.

علاوة على هذا، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص تقلص في ثلاثة من الأعوام العشرة الماضية، فقد استمر القطاع الحكومي بالنمو خلال هذه المدة. أي: أن الحكومة تنمو بغض النظر عما يصيب الاقتصاد من تغيرات.

وبعبارة أخرى: إذا كان هنالك من تقشف، فهو ليس من نصيب الحكومة.